ليبيا: المساءلة عن الجرائم الجسيمة وإصلاح نظام العدالة الجنائية مفاتيح تحقيق السلام والاستقرار والعدالة

31 تموز/ يوليو 2019

يجب على الأمم المتحدة والجهات الدولية الفاعلة والدول إعطاء ملف المساءلة عن الجرائم الجسيمة بموجب القانون الدولي الأولوية عند تعاطيهم مع الشأن الليبي، بما في ذلك عن طريق إنشاء لجنة تحقيق أو آلية مماثلة معنية بتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وإصدار التقارير بشأنها، وجمع أدلة الجرائم والحفاظ عليها لاستخدامها في إجراءات جنائية مستقبلية، أفادت اللجنة الدولية للحقوقيين في تقرير أصدرته اليوم حول نظام العدالة الجنائية في ليبيا.

"نظام العدالة الجنائية الليبي في أمس الحاجة إلى إصلاح شامل لتفكيك الإفلات المنهجي من العقاب السائد في البلاد،" علق سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين." بدلاً من افتراض أن هذا النظام قادر على تحقيق العدالة في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي لا تزال تُرتكب في ليبيا، يجب على الجهات الدولية الفاعلة إنشاء آلية لرصد هذه الانتهاكات وإصدار التقارير بشأنها ومعالجتها، وإعطاء الأولوية لحقوق الإنسان في أي اتفاق يتم عقده مع السلطات الليبية."

ويخلص التقرير إلى أن التحقيقات والملاحقات القضائية في الجرائم بموجب القانون الدولي في ليبيا قد اقتصرت على عدد محدود من القضايا، وأنه من المرجح أن لا تتوافق القضايا المستقبلية مع المعايير الدولية الضرورية لضمان ملاحقة قضائية عادلة وفعالة، لا سيما الحق في الحرية، والمحاكمة العادلة، وحظر التعذيب والمعاملة السيئة.

وأدى الانقسام في السلطات التنفيذية والتشريعية الليبية، مصحوباً بفقدان سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا على أجزاء كبيرة من الإقليم الليبي، إلى إضعاف البنيات السياسية وزعزعة الوضع الأمني بشكل يؤدي إلى إعاقة فعالية السلطة القضائية، وإن كانت هذه السلطة حافظت على وحدتها إلى حد كبير.

" عرقلة جهود المساءلة في ليبيا تتم نتيجة للعنف المتكرر، ولهشاشة وعدم فاعلية المؤسسات المسؤولة عن إنفاذ القانون، والاستغلال التعسفي لسلطات الضبط والاحتجاز من قبل الجماعات المسلحة، و كذلك شبكة العفو والحصانات التي تحمي المسؤولين عن الانتهاكات من مواجهة العدالة،" علقت كيت فيغنيسوارن، المستشارة القانونية الرئيسة لبرنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين. "لا ينبغي على الضحايا الانتظار لفترة أطول لإزالة هذه العقبات وتحقيق العدالة، حيث لا يمكن تحقيق السلام والعدل في ليبيا إلا إذا تم ترسيخ مفهوم سيادة القانون."

ومنذ عام 2011، تم ارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب والمعاملة السيئة، والاختفاء القسري، والاستعباد والاغتصاب من قبل جهات تابعة وغير تابعة للدولة على حد سواء، بما في ذلك ضد آلاف المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء المحتجزين بشكل تعسفي.

"إن تصاعد النزاع الأخير والهجمات المباشرة والعشوائية ضد المدنيين والتهجير الجماعي كلها تظهر أهمية مكافحة الإفلات من العقاب لوقف ارتكاب هذه الجرائم." علق بنعربية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي على الدول أن تدعم بالكامل جهود المحكمة الجنائية الدولية في التحقيق والملاحقة القضائية للجرائم المرتكبة في ليبيا، بما في ذلك دعم محاولة إنفاذ مذكرات التوقيف الصادرة وتقديم المتهمين إلى المحكمة لمحاكمتهم.

وفي خطابها أمام مجلس حقوق الإنسان في 24 يونيو، صرحت المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشلي بأن "ليبيا ليست مكانا للعودة الآمنة" وأنه "يجب على المجتمع الدولي أن يتحد لدعم سبل السلام المستدام في البلاد."

التوصيات الرئيسية التي يقدمها التقرير للجهات الدولية الفاعلة، بما في ذلك الدول وهيئات الأمم المتحدة تشمل ما يلي:

- يجب أن ينشئ مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لجنة تحقيق أو آلية مماثلة، تكون مهمتها مراقبة وتوثيق وإثبات الوقائع والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في ليبيا، بما في ذلك بهدف جمع وحفظ الأدلة على ارتكاب جرائم بموجب القانون الدولي لاستخدامها في إجراءات جنائية مستقبلية أمام محاكم وطنية أو دولية؛

- ينبغي أن تمارس الدول الولاية القضائية العالمية للتحقيق والملاحقة القضائية في حالات الجرائم بموجب القانون الدولي المرتكبة في ليبيا، بما في ذلك عندما يكون المسؤول داخل إقليمها أو خاضعًا لولايتها القضائية؛

- ينبغي أن تتعاون الدول تعاوناً كاملاً مع المحكمة الجنائية الدولية وأن تساهم بالموارد الضرورية لتعزيز قدرتها على إجراء التحقيق والملاحقة القضائية، وإنفاذ مذكرات التوقيف ذات الصلة، ومحاكمة المشتبه في مسؤوليتهم؛

- ينبغي على الدول والجهات الفاعلة للأمم المتحدة الامتناع عن إبرام أو تنفيذ أي اتفاقيات مع السلطات الليبية، بما في ذلك ما يتعلق باحتجاز المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وما يتعلق بتزويد الأسلحة، عندما يكون من المحتمل منطقياً توقع حدوث انتهاكات للحقوق بموجب القانون الدولي.

التوصيات الرئيسية المقدمة للجهات الليبية على أن يتم تنفيذها عندما يسمح الوضع السياسي تشمل ما يلي:

- سن مقتضيات قانونية جديدة أو تعديل المقتضيات القائمة فيما يتعلق بتجريم التعذيب والمعاملة السيئة، والاختفاء القسري، والحرمان التعسفي من الحياة، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والعبودية، وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية بما يتوافق مع القانون الدولي والمعايير الدولية، وتقنين مسؤولية الرئيس فيما يتعلق بجميع الجرائم بموجب القانون الدولي؛

- تعديل أو إلغاء القوانين المتعلقة بالعفو والحصانة لضمان عدم وقوفها كعائق أمام التحقيق والملاحقة القضائية في حالات الجرائم بموجب القانون الدولي أو جبر ضرر الضحايا؛

- ضمان حق المعتقلين في الاستعانة بمحامي من لحظة الاعتقال، أثناء الإجراءات السابقة للمحاكمة وأثناء المحاكمة أيضاً، والحق في التواصل مع الأسرة والحصول على الرعاية الطبية في جميع الأوقات؛ والحفاظ على حق المتهم في إعادة المحاكمة في حالة المحاكمات الغيابية؛ وضمان الحق في الطعن في الوقائع والحق في المراجعة عند اكتشاف وقائع جديدة؛ وإلغاء ولاية المحاكم العسكرية على المدنيين والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ و

- التعليق الفوري لعقوبة الإعدام مع الخطو نحو إلغائها.

للتواصل:
سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف: +41229793817 ايميل: said.benarbia@icj.org

كيت فيغنيسواران، المستشارة القانونية الرئيسة لبرنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، هاتف: +31-62-489-4664 ايميل: kate.vigneswaran@icj.org